أوراق الشرق الأوسط

سوق عربية
وسوق
شرق أوسطية

وجهتا نظر
متعارضتان

إشكاليات بناء السلطة الوطنية الفلسطينية

□ وثيقة « برنامج السلطة الفلسطينية »

• ظاهرة جنوب
أفريقيا الجديدة •

١٢

تصدر عن المركز القومي
لدراسات الشرق الأوسط

القاهرة
يوليو ١٩٩٤

بازار عبرى للشرق الأوسط :

تهافت الأسس

د : محمد محمود الإمام ★

خلال لقاء مع أحد الصحفيين الأوروبيين الذين كانوايستطلعون آثار حرب ١٩٦٧ ، وجهت إليه السؤال التالى :« لنفرض أن العرب أعطوا إسرائيل كل الأراضى التى تريدها ، وأنهم اتفقوا معها على العيش معا فى سلام ولكن دون إقامة أية علاقات معها . فماذا تتوقع أن يكون عليه حالها بعد عشرين عاما ؟ » ولم يستغرق الأمر منه طويل تفكير لتأتى إجابته « لن يبقى فيها أحد » ، ومضى يدلل على ذلك بتطور حركة الهجرة فى ضوء تردى أوضاعها الاقتصادية . وكان تعليقى : « هذا بالضبط هو السبب فى أن العرب يرفضون هذا الكيان الدخيل ، الذى يريد فرض وجوده على قاعدة من إمتصاص قدرات العرب ، بدءاً بطرد الفلسطينيين أصحاب الأرض من موطنهم ، وإنتهاء بإقامة الصهاينة دولتهم المزعومة على حساب الوجود العربى ذاته ، كإمتداد فاعل لقوى الإستعمارالمتحالفة معهم ، لتصبح تلك الدولة نموذجا فريدا لإستعمار رباعى ، فهو صهيونى المنشأ إمبريالى النزعة ، وهو مباشر من حيث كونها استيطانى ، وغير مباشر بحكم إستخدامه نفس آليات الاستعمار الحديث القائمة على تدعيم صفات عدم التكافؤ فى العلاقات الدولية ، وهى الصفات التى حدت من قدرات العالم الثالث على الإنطلاق نحو التنمية المنشودة » .

القضية إذا أن العرب لم يكونوا طوال ٤٥ عاما يتصرفون بناء على وهم أو عقدة نفسية تحتاج إلى علاج قوامه إسقاط ما يسمى بالحاجز النفسى . والقضية أن العرب لم يكونوا قد أهملوا دراسة عواقب ذلك المشروع الصهيونى الذى لم تكن مقولات مؤسسية خافية عن أحد ، بحيث يطلب إليهم اليوم أن يواجهوا بالدراسة ما يطرحه الطرف الآخر من دراسات . والقضية أن ما يطرح من مقترحات وإن بدا مضمونه اقتصادياً ، إلا أنه يأتى فى إطار إعادة بناء سياسى قوامه التحول من معالجة الموقف بأدوات الحرب التى تناوله بوسائل السلم . ولكنه سلم يطرح من طرف واحد ويشارك فيه الطرف الآخر دون تخل

★ مثقف عربى بارز ، أستاذ الاقتصاد ، ووزير التخطيط الأسبق - مصر

واضح عن طبيعته العدوانية . وتأتى المفارقة أن من يطرح السلام قد تجرد من سلاح الحرب ، فلم يعد لدعواه أنه يقدم السلام مقابل شىء ما (يقال أنه الأرض التى اغتصبت فى ١٩٦٧ وليس كل الأرض المغتصبة) أى مغزى . لأن الذى يمكنه عرض السلام هو الذى يملك قرار الحرب . وهذا يظل بيد إسرائيل(ومن ورائها خلفاؤها الذين قد يمنعونها عن الإقدام عليها لأسباب تكتيكية كما حدث خلال كارثة الخليج الأخيرة)من هنا تحولت المعادلة إلى أن يكون السلام أمراً تعرضه إسرائيل فما هو المقابل العربى ؟ قد يكون هذا الطرح أقرب إلى الصواب لو أن العرب كان بيدهم زمام المبادرة . إذ أن المقابل الذى قدموه هو الأرض التى اغتصبتها إسرائيل ويكون السلام الذى تتعهد إسرائيل بتقديمه وبإحترامه ثمنا لتلك الرقعة التى اقامت عليها دولة لم تتحدد حدودها بعد .

إذا عندما يجرى حوار حول « مستقبل العلاقات » بين العرب وإسرائيل ، فإنه يجب أن يستند إلى تحديد قاطع لأمرين : الأول هو الشكل الذى تتخذه الدولة الدخلية التى عليها أن تتحول من مرحلة الإنشاء والتوسع بالعدوان ، إلى مرحلة الحياة والتعايش بالسلم . الأمر الثانى هو أن العلاقات لايجب أن تفرض مقدما ثمنا للسلام ، لأن هذا يعنى ببساطة إنتقاصا للسيادة ، وهو ما يستتبع العمل على إسترداد تلك السيادة عند أول فرصة تسنح ، الأمر الذى يجعل السلام المطروح مشوبا ، حاملا فى طياته بذور تداعية . ولكون العلاقات المقصودة تدخل فى نطاق علاقات بين دول تامة السيادة ، فإن علينا أن نتبين مقومات سلامة تلك العلاقات المرهونة بإرادة أطرافها . ومدى مصداقية طرح الصيغ المختلفة لها .

منطق التبعية الدونية :

وليس بخاف أن هناك إنقساما بين المفكرين العرب حول حقيقة ما يطرح من صيغ وحول ما يجب أن يتخذ بشأنه من مواقف . يكفى أن أحيل القارىء إلى ندوتين عقدتا مؤخرا . الأولى فى نوفمبر الماضى ، نظمها ونشر أعمالها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان « التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى » والثانية نظمها قسم الاقتصاد بجامعة القاهرة فى منتصف شهر مايو الماضى كمؤتمر له تحت عنوان « التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط :الإحتمالات والتحديات » وسوف أستأذن القارىء فى أن استند فى عرض آراء بعض المدارس المختلفة على ما جاء على لسان أنصارها فى هاتين المناسبتين اللتين تتميزان بأنهما إجتهدتا فى تطبيق المناهج العلمى ، ومن ثم ابتعدتا عن كثير من اللغو الذى أحاط بالموضوع ، والذى عابه أن كل مشارك فيه انطلق من موقف مسبق حاول التدليل على صحته ، بدلا من أن يستخدم أدوات علمية يترك لها أمر توضيح النتائج المترتبة على فروض أو طروح معينة . لاأعنى بذلك أن الالتزام العلمى بمفرده ضمن لجميع الآراء صفة الصواب . فالشقة ظلت واسعة . ولا أن جدل غير المتخصصين غير ذى قيمة . لأن التخصص شىء والاهتمام شىء آخر . والواضح أن الجميع يعنيه الأمر بقدر كبير . لأنه فى الواقع يتناول مصير دول وشعوب . وتختلط فيه الآلام والدماء التى سالت ، وما زالت تسيل ، زكية فى دفاع عن

حق مغتصب ، والآمال التى عقدت على النجاح فى الكفاح ضد التخلف ودواعيه ، بما فى ذلك الإستعمار قديمه وحديثه . ولا أخال أحدا ، مهما أشتد إيمانه بسيادة ما يسمى « الإعتماد المتبادل » الذى يردده الكثيرون كصفة أساسيةلعالم اليوم ، يدعى أن ظاهرة الإستعمار قد إقتلعت من جذورها .

وإذا كان أصحاب مدرسة الاقدام على التعاون الإقليمى يبدون متماشين مع الكثير مما يطرح على الجانب الآخر الذى يضم إلى جانب إسرائيل أطرافا أخرى على رأسها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى ، وإن شارك فيه آخرون كتركيا لأسباب أخرى ، إلا أننا نستطيع أن نميز بين منطلقين كل منهما بمثابة مدرسة قائمة بذاتها . المنطلق الأول يسلم بداءة بالتفوق الاسرائيلى ويرى فى الاستظلال بظله طريقا للخروج من المأزق الذى يعانى منه الإقتصاد المصرى (وغيره من الاقتصادات العربية ، بل والاقتصاد العربى فى مجمله) . ويتزعم هذا المنطق المهندس مصطفى خليل الذى ينادى بتوثيق العلاقات مع إسرائيل ويتجلى موقفه واضحا فى مشروع خليل / بيريز الذى قام على فكرة تضافر العقل الإسرائيلى مع المال العربى والعضل المصرى .

ولا نعتقد أن مثل هذا المنطق جدير بإضاعة الوقت فى مناقشة ما يطرحه من أفكار لأنه يفترض حرمان العربى من إمتلاك العقل ، ومن ثم إمكانية الإعتماد على النفس . وهو ما تستحى أن تقول به أعتى المقولات المنظرة للتبعية . ومع ذلك فإننا نلحظ أن الأساس العملى (ولا نقول العلمى) لهذه المدرسة ، هو الدعوة إلى تكامل الموارد . وسوف نتناول فيما بعد مدى جدارة هذا النوع من التكامل بالتطبيق وما يلزم لتحقيقه من مقومات . وأنه كثيرا ما يعتبر أساساقويا لإقامة تكامل عربى وإن كان محوره المال . وإذا كان تحرير حركة إنتقال الموارد يعتبر من معالم المراحل المتقدمة لما يسمى بالسوق المشتركة ، فسوف نبين أن الفارق كبير بين تكامل الموارد والتكامل الذى تنشده الدول النامية .

منطق « الاقتصادوية » :

المنطق الثانى يبدو أصحابه على العكس من هذا الشعور بالدونية ، يطرحون أفكارهم من أرضية التعالى . وهم أكثر احتراما للعقل العربى وأكثر تقديرا لعلم الإقتصاد إلى حد إعلائه على سائر العلوم والتخصصات ، بما فى ذلك الاعتبارات السياسية والإستراتيجية . كما يتجلى واضحا مثلا فى الإسهامات العديدة التى يجود بها الدكتور سعيد النجار ، سواء تدليلا على رأيه أو انتقادا لمن يرى أنهم أداروا ظهرهم لعلم الإقتصاد . ويكفى أن نقتبس عبارة من تعقيب له نشر فى الصفحة ١٩٠ من ندوة مركز دراسات الوحدة العربية السابق الإشارة إليه :

« إن للتحليل الإقتصادى قواعده وأصوله وطرق الحكم على الأفضل والمفضول .ولايجوز إستبعاد وضع أفضل ، أو قبول وضع مفضول ،بناء على عموميات هلامية مثل المردود السياسى والإستراتيجى ، أو النهوض المستقبلى والحضارى للعرب .مثل هذه المقولات تعنى فى جوهرها التمييز بين صفقة وأخرى ليس بناء على

السعر والجودة كما يقضى علم الإقتصاد ،وإنما بناء على جنسية الأطراف . وهذا رفض لعلم الإقتصاد برمته » .

هذا التأليه لعلم الإقتصاد ،أو ما يطلق عليه « الاقتصادوية » ينفيه واقع الحياة ،ويكفى أن نسوق أمثلة ثلاث . أولها هو ما قدمه الدكتور النجار فى نفس التعقيب من أسانيد تسعة للتدليل على صدق عزيمة إسرائيل على الدخول طرفا فى عملية السلام الجارية ،والتى سوف نناقش بعضا منها عما قليل .فما نحن بصدده بحكم تلك الأسانيد هو أمر أساسه سياسى إستراتيجى ،ويجب أن تناقش أبعاده الاقتصادية فى إطار تلك الأسس .فرق بين أن يقال أن علم الإقتصاد يقول بشىء ، وأن يقال أنه لايوجد بجانب علم الإقتصاد علوم أخرى يرجع إليها المجتمع فى تصرفاته .ولعل من درس علم الإقتصاد يتذكر كم من مرة أثير فيها اعتراض علمى على مقولات إقتصادية تقترض بقاء الأمور الأخرى على حالها .بل إن ما يفترضه الإقتصاديون من معلمات ومعطيات ،هو فى حقيقته متغيرات فى عرف العلوم الأخرى .قد لايكون الاقتصادى هو أقدر الناس على تفسيرها ،إلا أن قبوله لها كمعطيات لاينفى عنها صفة التغير التى يستطيع غيره من علماء العلوم الانسانية والطبيعية تقديم تفسير لها .ثانى الأمثلة صفقة الطائرات التى عقدتها السعودية بعد رضوخ لمكالمة من زعيم الرأسمالية التى أبدعت الفكر الإقتصادى الذى يعتنقه الإقتصاديون . أم أنهم يرون الداعى هو أن تشغيل ٥٠ ألف عامل أمريكى أفضل إقتصاديا للسعودية من تشغيل عدد مماثل فى بريطانيا أو فرنسا ؟ الثالث نقتبسه من جريدة الوطن الكويتية ، ١٩٩٣/٤/١٨ ،نقلا على « ليموند » لما ذكره جيمس شليزنجر ،وزير الطاقة الأمريكى فى عهد كارتر ، أثناء مؤتمر للطاقة فى مدريد فى ١٩٩٢/٩/٢٠ (بحضور بعض العرب) ، « إن ما بقى فى ذهن الشعب الأمريكى من حرب الخليج هو أنه من الأسهل بكثير والأطرف أيضا أن تذهب إلى الشرق الأوسط لركل الناس هناك على أقفيتهم بدل أن تتقشف وتقدم تضحيات للحد من تبعية أمريكا للنفط المستورد من الشرق الأوسط . الذين يعرفوننى جيدا سيدركون أننى ما كنت لأقول ما قلته لو أنه يلتقى مع التفكير السائد فى المستويات العليا للحكومة الأمريكية » . (إنتهى الاقتباس) فتحكم العرب فى نفطهم يورث أمريكا التبعية ،وهو أمر يوجب التعامل معه بالركل على القفا .وقد تصفحت كتب الإقتصاد جميعا فلم أجد فيها مثيلا لمثل هذا القول .أما بعض المدارس المناهضة للتبعية تستخدم عبارات أكثر تهذيبا قوامها « التنمية المستقلة » بالإعتماد (الجماعى) على النفس » ، وهو أمر يستهجنه بعض الإقتصاديين .

ولعل أهم الحجج التى تساق فى تفسير الإقدام على التفاوض حول السلام ،إنهيار الاتحاد السوفيتى ومعه المعسكر الإشتراكى ، وشيوع السلام والتعاون الدوليين محل الحروب باردها وساخنها .وقليل من التأمل فى جوهر القضية التى تسمى « بقضية الشرق الأوسط » يؤكد أنها لم تكن أحد إفرازات الصراع الدولى التالى للحرب العالمية الثانية . فالكيان الصهيونى جرى التخطيط لإقامته منذ وقت طويل ، ولم تمنع الحرب الباردة الطرف الآخر من تأييد الطرف الأصيل فى إقامته ،

وهو ما دفع شرائح عربية إلى الإقتداء به فى الترحيب بالعضو الجديد فى العائلة الشرق أوسطية . ولم يؤد إستمرار الحرب الباردة إلى تصاعد القدرات العربية ، بل على العكس تراجعت تلك القدرات ، وهيمنت إسرائيل ومن ورائها أمريكا . ولا أخال أحدا يتجاهل أن كامب ديفيد سابقة على كل التطورات التى تساق كدليل على صدق نية إسرائيل فى السلام أو على رضوخها لضغوط أمريكية بسبب تغير الدور الذى تلعبه إسرائيل فى المناخ الدولى الجديد .

فالصراع الدائر على الأرض العربية لم يكن صراعا بين الشرق والغرب ،بل لقد بدأ فى صراع بين الإستعمارين :القديم بقيادة بريطانيا وفرنسا ،والجديد بزعامة الولايات المتحدة ،وقد انهزم الأول فى ١٩٥٦ وإنتصرالثانى فى ١٩٦٧ ،وإلى الذين لايقرأون التاريخ الإقتصادى نذكر الواقعة التالية .فى خلال الحرب العالمية أنشأت بريطانيا ما يسمى « مركز تموين الشرق الأوسط » وكان هدفه تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى فى الدول الواقعة شرق وجنوب البحر الأبيض حتى لايتهدد إستقرار المنطقة بسبب نقص المواد التى كانت تستورد من الخارج ، حتى لاتشغل السفن عن إحتياجات الحرب .وقد أرادت بريطانيا إبقاء هذا المركزكجهاز تخطيطى إقليمى ،يواجه النشاط الإقتصادى على نحو يربط المنطقة بالمركز البريطانى إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذا الأسلوب حتى لايغلق سوق المنطقة أمامها . فقد كانت قاعدة الإستعمار القديم هى إستئثار كل مستعمر بمستعمراته دون الآخرين ،وكان هذا هو محور الصراع بين المستعمرين .وكان دور إسرائيل هو « رأس الحربة » للقوة الإستعمارية المهيمنة ،وهى ما زالت تلعب نفس الدور .وهذا هو جوهر الصراع الذى لم يتغير . وما نعيشه اليوم هو مرحلة إنتهاء الحرب الباردة ،بل فترة بلوغ الإستعمار الجديد ذروة قوته .وبالتالى فإن ما يدعى إليه من تعاون ،إقليميا أو عالميا ،يرسل بالقدر الذى يجزيه ذلك الإستعمار .وحتى تتهيأ القوة الداخلية لقبوله والدعوة إليه والعمل على إنجاحه ، عليها أن تؤمن أشدالإيمان بتفوق التنظيم السياسى/ الإقتصادى لدول المركز .ومن ثم لم يكن غريبا أن نجد أنصار التعاون الإقليمى هم فى نفس الوقت المنادون بالتحول الرأسمالية الليبرالية التى تعلى نزهة الربحية الفردية ، وتنقل مراكز إتخاذ القرارات الإقتصادية من يد المجتمع ممثلا فى سلطته الوطنية إلى أفراد ينتمون إلى نخبة تربط ذهنيا ومصلحيا بالنظام العالمى الجديد .

هذا المنطلق الليبرالى يدعو إلى تجاوز الإستراتيجيات المتمحورة حول الداخل ، قطريا وإقليميا ، وإغتنام الفرص التى تصبح سانحة نتيجة الإنفتاح على العالم ، ويدعى أنه طالما إجتزنا الحدود فلا فضل لإسرائيلى على أوروبى أو آسيوى إلا بالجودة والرخص . فالعلاقات الإقتصادية عنهم محايدة ، والمقياس لمدى سلامتها هو مقياس نفعى بحت .ومن ثم فإن تغليب المنطق الاقتصادى « الرشيد » هو السبيل إلى المعالجة « العلمية » الجديرة بتجاوز الأوهام السياسية .فاسرائيل ليست « بالغول أو العملاق » وليس العرب بالأقزام « والتوصيف للدكتور النجار » حتى يرتعد البعض لمجرد ذكر التعاون معها . يضاف إلى

ذلك الإدعاء بأن تاريخ العرب ملىء بالفرص المضاعة ، وإنه لم يعد هناك مجال لمزيد منها . وهكذا فإنه طالما أن السلام قد أصبح متفقا عليه ، وأن الطرف الآخر يتخذ المبادرة بعرض مقترحاته ، فلا معنى لأن يتخلف العرب عن مقارعة الفكر بالفكر ومنازلة الإقتراح بالإقتراح ، فالعقد النفسية قد زالت أو يجب (وإن كان إسترجاع ذكرى ١٩٦٧ قد تحول من عقدة إلى عقيدة ، حتى عند ما يتفاخرون بنصر ١٩٧٣) . وينضم هؤلاء إلى موكب تسيره قوى صحت فجأة لتبشر بالسلام وتبذل الكثير من أجل المناداة به ، وتغدق الكثير على المشاركين فى البحث فى أبعاده . ونحيل القارىء إلى نشرة دورية بإسم « التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط » ، تلخص الدراسات والندوات التى تستدعى حول هذا الموضوع ، وتحيط قارئها علما بما يجرى الإعداد له من أنشطة فى مختلف أرجاء العالم ، ويحررها أربعة ، لبنانى وتركى وإسرائيلى وأردنى ، ويصدرها من واشنطن ما يدعى « المبادرة من أجل السلام والتعاون فى الشرق الأوسط » ، وقد تفتق عنها ما أسماه البنك الدولى « مبادرة تشجيع البحوث الإقتصادية فى الشرق الأوسط . وشمال أفريقيا » ، التى آزرها الدكتور النجار بكل ما أوتى من قوة . وترتب على تصدى العديد من الإقتصاديين العرب لها تحويلها إلى « منتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا » وإن ظل ذلك المنتدى فى واقع الأمر يقصد بالمنطقة « الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » ، كما يتضح من دعوته إلى المشاركة فى سجل الأبحاث الإقتصادية الذى يقوم حاليا بتجميعه .

وفى سياق المشاركة فى موكب الدراسات والتقييم الإقتصادى للبدائل المطروحة ،يتلمس الباحثون أوجه النفع يمكن أن تعود هذا المشروع أو ذلك . ويتضح هذا بجلاء من البرنامج الذى أعد لمؤتمر قسم الإقتصاد السابق الإشارة إليه ، ومن الدراسات التى قدمها الباحثون . والواقع أن أى باحث سوف يجد مجالا للتبادل بين أى دولتين فى العالم ، دون أن يعنى ذلك أن الإمكانية تفرض حدوث هذا التبادل فعلا ، أو توجب العمل على تحقيقه . وإذا صح من ينادى به أصحاب هذه المدرسة من ضرورة تغليب قوى السوق ، فإنه يصبح من غير الوارد أن تتخذ مثل هذه الدراسات أساسا لفرض علاقات بعينها ، سواء بدعوى تعزيز السلام ، أو بحجة إغتنام فرص أصبحت سانحة نتيجة السعى إلى إقامته . وهنا تشعب الطرق ، إذ تختلف درجة ونوع العلاقات التى ينادى بها فريق عن آخر . وحتى نتبين حقيقة بدائل تلك العلاقات ذات الطبيعة الدولية والإقليمية فإننا نبدأ بتصنيف تلك العلاقات ، ومفهوم الإقليم ، وما هية الدول الأعضاء فيه .

ثلاثة أنواع من الدول :

يفترض الحديث عن علاقات بين دول أننا بإزاء دول مستقلة وذات سيادة ، تحدد علاقاتها على أساس إختيار حر يتفق ومصالحها الخاصة . غير أن ما يسمى الشرق الأوسط يضم ثلاثة أنواع من الدول .

- دول مستقلة ذات سيادة ، ولكنها تخضع لضغوط من أجل السير فى مسيرة السلام على نحو معين .
- دولة إستعمارية ، استنبتت فى المنطقة نتيجة غزو مسلح وبقرار دولى فرضته القوى

المهيمنة . والغريب أن التفاوض يمضى دون أن تحدد إسرائيل هويتها أو الحدود التى تنحصر سيادتها داخلها .

● دولة فاقدة السيادة ، بل إنها حتى الآن لم تكتسب صفة الدولة ، وبالتالى لم تتعين حدودها ، ولا تتهيأ لها حرية إتخاذ القرار الخاص برسم علاقتها الخارجية ، إقتصادية كانت أم غير ذلك .

والذى يزيد الأمور تعقيدا أن الدولة الأخيرة أدمجت على نحو مخل بالكيان الإستعمارى المحتل لأراضيها ، بحيث أن قيامها وحيازتها لوضع سوى يتطلب تنظيم عملية ***إنسلاخ عن الكيان المحتل لأراضيها*** ، أى السير فى الإتجاه المعاكس لتوثيق العلاقات أيا كان مداه . بل إن أجزاء من أراضى المجموعة الأولى ينطبق عليه الأمر ذاته ، وحتى لو جرى تحريره فسوف يتم ذلك بشروط تبرر بدواعى تنتقص من سيادة الدول المعنية . والخطير فى الأمر أن الوثائق تشهد بأننا بصدد إتفاقية لترتيبات أولية لأوضاع الفلسطينيين ضمن الأراضى التى تحتلها إسرائيل خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات . بالتالى فلا مجال للحديث عن فلسطين كشريك كامل ، ولا مجال للحديث عن اسرائيل ذاتها كدولة تنضم بصورة سليمة وسلمية للموقع الجغرافى المسمى « الشرق الأوسط » كذلك لا وجه للمقارنة بعلاقة أوروبا بألمانيا ، فألمانيا دولة اصيلة بينما اسرائيل دولة دخلية ، لم تكن لها علاقات سابقة يرجى إستعادتها فى ظل سلام دائم . واسرائيل تدخل المفاوضات وهى ممتلكة ناصية التفوق العسكرى ، بينما كانت ألمانيا لاتملك سوى الخضوع لما يمليه عليها الحلفاء المنتصرون . وتمارس إسرائيل إزاء العرب ما مارسه الحلفاء إزاء ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، من فرض شروط مجحفة عليها وهو ماثبت خطأه ، حيث كان ذريعة لاندلاع الحرب العالمية الثانية ، وهو يؤدى الى وضع معكوس ، بل ومهين ، إذ بينما لاتعترف اسرائيل بأنها بصدد مفاوضات سلام ، وتدعى أن الأمر يتعلق بترتيبات لأوضاع الفلسطينيين ، فإنها تفرض على العرب التعاون فى مشاريع للتنمية الاقليمية كجزء من تلك الترتيبات فالاتفاق غير مؤهل ، لامن حيث الزمان ولامن حيث الموضوع ، للحديث عن ترتيبات دائمة تتعلق بباقى دول المنطقة .

أربعة أنواع من العلاقات الدولية :

إذا إستبعدنا الحالات التى تتعرض فيها العلاقات الدولية للتوتر والإنفصام ، والتى قد تصل الأمور فيها إلى حد القطيعة ، إن لم يكن الصدام المباشر (على نحو ما ساد حتى الآن) ، فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنواع من العلاقات التى يمكن أن تقوم بين الدول :

● العلاقات العادية ، وهى التى يكفى فيها الإعتراف المتبادل وتطبيق ما يتفق عليه فى المحافل الدولية ، إذا كان كل من الدول المعنية مشاركة فيه . ومن هذا القبيل تطبيق إتفاقية الجات ، أو ما يصدر عن الأمم المتحدة ومنظماتها من قرارات . ومن ثم لا تسعى هذه الدول إلى تشكيل باقى علاقتها على نحو محدد يلزمها بسلوك خاص تجاه بعضها .

● العلاقات الخاصة ، وهى التى تربط بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة ، نتيجة ترتيبات يتفق عليها . وقد تكون هذه

العلاقات طوعية ومتكافئة كما حدث بين الدول التى وقعت ما يسمى « إعلان دمشق » أو متسمه بعدم التكافؤ نتيجة إختلاف القوى النسبية ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات التى تربط العديد من الدول بالولايات المتحدة ، ومنها الإتفاقية الإستراتيجية بينها وبين إسرائيل . ويغلب على هذا النوع من العلاقات الرغبة فى التعاون على حل مشاكل معينة ، أو على تنظيم إستغلال موارد مشتركة بعيدا عن عوامل النزاع . وغالبا ما تكون المياه محوراً له ، كما هو الحال بالنسبة لتجمع « أندوجو » لدول حوض النيل ، والتعاون بين دول حوض البحر المتوسط .

● العلاقات الوثيقة ، وتنشأ عندما تقتنع الدول المعنية بأن هناك ما يربط بين مصالحها الخاصة فى مجالات بعينها ، وهو ما كان وراء قيام تحالفات مثل ميثاق الأطلنطى ، ومعاهدة الدفاع المشترك العربية . ولا يشترط أن تمتدتلك الصفة إلى مجالات أخرى من الأهداف المشتركة للدول ، كما أنه يمكن ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الخاصة ، أن تنتهى عندما تتحقق أو تتغير الأهداف التى كانت محور الترتيبات التى جرى الإلتزام بها . ومن هذا القبيل تلك الترتيبات التى ارتبطت بموجبها إسرائيل بالسوق الأوروبية ، وعدد من التكتلات الإقتصادية الموجهة أساسا إلى إقامة ترتيبات لتنظم التدفقات التجارية والمالية .

● العلاقات الحميمة ، وهى التى تهيىء للدول المرتبطة بها فرص الدخول فى تكوينات تتنازل لها عن جانب من سيادتها . ويندرج فى هذا صيغ الإتحادات التى تقام بين عدد من الدول ، وكذلك الصيغ التكاملية المستهدفة تحقيق وحدات اقتصادية تامة على المدى البعيد .

والجدير بالذكر أن ما يسمى عادى normal لا يعنى « طبيعى » إذ ليس هناك ما هو طبيعى فى العلاقات بين الدول . لذا فإن « التطبيع » هو ترجمة عربية غير دقيقة لكلمة normalization التى تعنى بما هو عادى . فإذا إعتبرنا أن إحلال السلام يعنى العودة إلى الأحوال العادية ، فإنه لا يوجد ما يربط السلام تلقائيا بإقامة علاقات تختلف عما تكون عليه الحال بين أى دولتين لا تربطهما علاقات خاصة . ومن الواضح أن ما يقوم حاليا من علاقات بين مصر وإسرائيل ، سواء فى النص على بيع البترول لها أو ما يجرى من تعاون فى بعض القطاعات كالزراعة ،قد تجاوز التطبيع بمعناه العلمى الدقيق . كما أن العلاقات الخاصة التى تربط فلسطين بإسرائيل (والمناطق المحتلة من سوريا ولبنان) نشأت فى ظل الإحتلال ويتعذر استمرارها فى ظل السلام . ويدعوة أن استمرار المقاطعة يدخل ضمن الأعمال العدائية المجافية للسلام والتى تجعل السلام شيئا عديم القيمة فى نظر إسرائيل ، وأن إنهاء المقاطعة قبل التسوية الشاملة لايخدم قضية السلام ذاتها حيث أنه يقضى على الحافز لدى إسرائيل للوصول إلى حلول مقبولة مع الأطراف العربية ، ينصح الدكتور النجار (صفحتى ١٨٧ و ١٨٩ من المرجع السابق) بالبدء بما يندرج تحت التطبيع بمعنى إقامة علاقات عادية ولكنه لا يستبعد إقامة علاقات خاصة تتضمن صيغا للتعاون من قبيل تلك التى تطرحها إسرائيل وإن رأى إرجاء تنفيذها (لا التفاوض حولها) إلى ما بعد إنهاء المقاطعة . ولكن ما هو الموقف من الصيغ الأخرى للعلاقات ؟

السلام والتعاون :

يستند المروجون أو المؤيدون لدعوة إسرائيل إلى إقامة علاقات تعاون بناء على قبول مبدأ السلام كأساس لمستقبل العلاقات فى المنطقة إلى منطق لخصه الدكتور يوسف والى فيما نشرته له جريدة الأهرام قبل وصول المفاوضات الحالية إلى صيغة محددة ، من أن « فكرة سوق الشرق الأوسط هى فكرة متكاملة ، تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية والمصالح المتبادلة لدول السوق ، وكذلك الجوانب السياسية المرتكزة على توفير مناخ السلام فى المنطقة وما يترتب على مناخ السلام من آثار إقتصادية فهى سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية والسياسة بين دول الإقليم وبعضها البعض ، وبين دول الإقليم والعالم الخارجى » ما نلمسه من التصريح المذكور هو إدعاء وجود علاقة تبادلية بين السلام والتعاون ، والأهم من ذلك أنه ينص على صيغة السوق كمنهج للتعاون ، وسوف نتناول المفهوم العلمى لها ونبين عدم سعى إسرائيل إلى تحقيقه ،فيما بعد .

ما يعنينا هنا ادعاء أن القطيعة إرتبطت بالصراع المسلح ،وأن بناء مصالح متبادلة كفيل بتعزيز السلام . هذا التبرير فيه مغالطة من ناحيتين : الأولى أنه لم تكن هناك قطيعة ، لأن إسرائيل لم تكن قائمة أصلا . وما كان يحدث من تعامل على أرض فلسطين كان يتم بصفتها أرضا عربية ، وإن كانت تحت الإنتداب البريطانى . وقد ترتب على قيام إسرائيل وعدوانها المستمر إضرار بالعلاقات العربية وإعادة تشكيل البنية الأساسية على نحو مغاير . ويقتضى الأمر إعادة النظر فى هذه البنية والعلاقات العربية ،بما فى ذلك فلسطين الوليدة ، قبل النظر فى شكل العلاقات مع إسرائيل . الثانية إننايجب أن نتبين المطلوب : هل هو التعاون من أجل سلام قبلته جميع الأطراف ، أم أنه شرط يملى ثمنا لذلك السلام ؟ إذا كان الأول هو المقصد فإن تحقيق التعاون رهن بجدية جميع الأطراف فى المضى فى مسيرة السلام . ووفق المادة الأولى من إتفاقية غزة – وأريحا فإن الترتيبات الإنتقالية هى جزء لايتجزأ من إجمالى المسيرة السلمية ، وأن المفاوضات ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨,٢٤٢ . إذا فما زال أمامنا خمس سنوات كمرحلة أولية من المسيرة السليمة ، ولاتبشر الممارسة العملية بالإلتزام بهذا المدى الزمنى ، أو بشكل السلام الذى يجرى التفاوض حوله . أما إشتراط تحقيق تعاون كشرط لتوفير السلام فمعناه أنه لا يتوقع أن تقدم عليه الدول العربية طوعا إذا استردت حقوقها ، وهو ما يتضمن أن تلك الدول تعتبر صيغ التعاون المطروحة فى غير صالحها ، ولذلك فلا بد من فرضها ، بحيث تتعرض لأضرار كبيرة إن هى فكرت مستقبلا فى الإخلال بالسلام . وما يضطر العرب إلى هذا أن المفاوضات تتم فى إطار غير متكافىء حيث تملك إسرائيل البديل العسكرى الذى فقده العرب بخروج كل من مصر والعراق من الساحة . والثمن الذى تدفعه مصر اليوم أنها تجد نفسها فى موقف رد الفعل مما يحدث على الساحة العربية ، بما فى ذلك دعاوى الهرولة التى راجت مؤخرا ، إن لم يكن علاقات وثيقة فعلى الأقل لدراسة مبررات إقامتها . من جهة أخرى فإن إهتمام أطراف أخرى بالحث على التعاون ودفع العرب إليه دفعا ، يعنى إنها تجد فيه نفعا لها . وإذا كان نفع الآخرين لايعنى

بالضرورة إضرارا بالصالح العربى ، فإن الذى يثير ريبة الرافضين أو المتحفظين على صيغ التعاون المطروحة هو ذلك الإصرار على تجنيد كل القوى للدفاع عنه .

الصيغ المختلفة المطروحة للتعامل :

يغلب على الحوار الدائر الحديث حول ما يسمى « **السوق الشرق أوسطية** » ، التى تضم إسرائيل والدول المحيطة بها ، والتى قد تمتد إلى دول فى المغرب العربى . ويبدو أن كلمة سوق توحى إلى غير المتخصصين بفكرة التعامل فى السلع (والخدمات) ، بينما صفة « مشتركة » تعنى إشتراك عدد من الدول فى تلك السوق . والواقع أن هذا المصطلح له مضمونه العلمى الذى يرتبط بمرحلة محددة على طريق التكامل الإقليمى ، لها شروطها الموضوعية التى لايمكن تجاهلها . فالسوق المشتركة تمثل منهجا مرحليا للتكامل ينطلق من إزالة القيود والعقبات التى تحول دون التدفق الحر للبضائع عبر الحدود من خلال إقامة ما يطلق عليه « **منطقة تجارة حرة** » ، ثم التحول فيما بعد إلى « **منطقة جمركية** » تفرض على حدودها رسوماً جمركية موحدة تجاه باقى العالم . ومثل هذه الترتيبات تسمح للأنشطة الإقتصادية ، لاسيما الصناعية المتطورة التى تحتاج إلى أسواق كبيرة ، بتحسين إقتصادياتها نتيجة زيادة قدرتها على توزيع منتجاتها فى السوق الإقليميةدون عائق ، ثم تم الحصول على حماية يتفق على حجمها من خلال إقرار الرسوم الجمركية المشتركة . وعندئذ يصبح من الممكن السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج : رأس المال والعمل على غرار ما يحدث فى القطر الواحد ذى السوق الواحدة . وهنا فقط تنشأ **السوق المشتركة (أو ما يسمى أحيانا بالجماعة الإقتصادية)** التى بموجبها يتم توحيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج . غير أن هذا لايكون ممكننا إلا إذا إتفقت الدول أعضاء السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الإقتصادية ، ليس فقط السياسات الجمركية والمالية ، بل وكذلك السياسات النقدية والأجرية ، حتى لاتضطرب الحركة فى السوق بسبب تفاوت الأوضاع الإقتصادية العارضة أوالدورية ، أو بسبب إختلاف السياسات . ومن الطبيعى أن يتجه التفكير إلى إنشاء وحدة نقدية ، ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض وفق مصلحة السوق في مجملها وليس فقط بناء على إحتياجات توازن إقتصاد كل دولة بمفردها ، وقد ينتهى الأمر إلى عمالة واحدة يشرف عليها بنك مركزى واحد . غير أن الدور الرئيسى الذى يلعبه الإقتصاد فى حياة الشعوب يجعل مثل هذا الوضع متعذرا ما لم تكن الدول الأعضاء متقبلة فكرة إيكال أمر جانب من سياستها الإقتصادية إلى سلطة فوق وطنية ،مما يسهل عليها تقبل إقامة إتحاد فيما بينها ، على غرار ما يجرى حاليا بالنسبة لأوروبا الغربية . هذا هو لب ما يسمى « المنهج الوظيفى » الذى وجد فيه أنصار إقامة وحدة إقليمية (فى أوروبا) مخرجا من التخوف الذى ساد تجاه الدعوة إلى الإتحاد (الفيدرالى) مباشرة .

من جهة أخرى فإن ما تطرحه إسرائيل يأتى تحت عنوان آخر هو « **التعاون الإقليمى** » ويمثل صيغة إنتقائية لأنشطة مشتركة قامت هى بإختيارها . هذا الأسلوب يسمى « المنهج التعاملى » وهو شائع فى

العلاقات الدولية ، وبخاصةعلى المستوى العالمى . وهو لايلتزم بضرورة توالى الحركة وفق مراحل محددة ، بل حسب ما تتفق عليه الأطراف المعنية من مؤسسات ومشروعات وبرامج ،والحجة التى يستند اليها أن البدء بالأبسط والأقل مساسا بسيادة الدول يسهل عليها الإنتقال إلى الأصعب ، وهو فى الواقع أمر غير مؤكد ، إذ أن التجارب التى إستنفدت ما يدخل ضمن الأبسط سرعان ما تتعثر عند الإنتقال إلى الترتيبات التى تقبل تضحيات أكبر ، لاسميا فى حالة عدم وضوح ما يمكن أن يقود إليه ذلك من أوضاع مستقبلية يدعى أنها تحمل فى طياتها منافع لايوجد ما يؤكد الإلتزام بتحقيقها . ومثل هذا المنهج المجرد من المرحلة لايؤدى بالضرورة إلى تحسين قدرة مجمل الأطراف المشاركة على تحقيق وضع أفضل يرسخ مسار التعاون فيما بينهم ، بل هو فى الواقع يستدعى إنشاء ترتيبات للحوار المستمر وحل الخلافات ، بحيث يفرز هيكلا مؤسسيا معقدا ينشغل بحل الخلافات أكثر من قدرته على تمكين الأعضاء من السير إلى الأمام . ويظهر هذا جليا فى مسيرة السلام الحالية وما يعد لها من لجان تظل تتوالى إلى أن ينشأ فى نهاية مطاف نسق كامل حولها يمكن تسميته « نظاما شرق أوسطيا » محوره إسرائيل وذريعته التحاور حول السلام ، وما يتفرع عنه من قضايا لاتوجد مظلة قائمة تعنى بها .

يبقى ما سبقت الإشارة إليه من دعاوى إقامة التعاون الشرق الأوسطى على أساس من « **تكامل الموارد** » ، وما يتردد بشأن التكامل العربى من التأكيد على هذا النوع من التكامل ، الذى يستند الى تنوع الموارد الطبيعية وتباين توزيع القوى البشرية ، ويتركز حول وفرة المال الذى يتسرب إلى خارج الوطن العربى . ويختلف هذا النوع عما تعنيه المرحلة الثالثة من المراحل السابق الإشارة إليها ، والتى تتحرك فيها الموارد وعناصر الإنتاج بحرية ، لأن الحركة المقصودة ليست هى إعادة توزيع الموارد إقليميا ، بل ضمان ألا يؤدى تباين توزيع الموارد إلى اختلال توزيع الأنشطة الاقتصادية على دول الإقليم بما يتسبب فى إحداث فروق فى المستويات الاقتصادية تمت تسويتها بإعادة نشر الأنشطة الاقتصادية خلال المرحلتين الأوليين التجاريتين . والمشاهد أن جانبا كبيرا من حركة الموارد بين الدول العربية تم دون الدخول فى ترتيبات إقليمية محددة ، بل بناء على مواقف الدول الداعية لعنصر أو آخر (المال أو العمال) فظل بيدها القرار . يكفى أن نشير الى أن حركة العمال اشتملت على قدر كبير من العمالة من خارج المنطقة ، وأنه عند أول بادرة خلاف حقيقى جرى ترحيل العمال ، وأعيد توجيه الأموال ، ولم تفرق حركة العمال والأموال بين ماهو إقليمى (عربى) وماهو غير ذلك . ولعلنا نذكر أن من أهم دواعى إقامة منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (النافتا) كان ضمان إبقاء العمالة المكسيكية فى موطنها . فسواء على الصعيد العالمى أو الإقليمى ، يتحكم رأس المال فى العمال ، والمعرفة فى الاثنين .

على أنه سواء تعلق الأمر بالوطن العربى (أو جزء منه) أو بالشرق الأوسط ، فإن الاشارة تتكرر إلى أمرين : الأول أن التكامل

الإقليمى أصبح هوالقاعدة ، فالعالم يعيش الكيانات الكبيرة . ويكمن وراء هذا دعوى مفادها أن أى قطر يكسب الكثير من أى إقليم ينتمى إليه ، وهو ما يحتاج إلى تبين مقومات الإقليم الذى يحقق نفعا أكبر له ، ونوع العلاقات التى تختار لإقليم أو آخر من بين الأنواع التى عددناها . الأمر الثانى هو تكرار الإشادة بالتجربة الأوروبية ، واتخاذها مثلا يحتذى . وتتناول الإشارات واحدا أو أكثر من الصيغ الثلاث التى أخذت بها تلك التجربة :

- الجماعة ذاتها التى عززت السلام فى أوروبا وأحالت الصراع الرهيب ، الذى قاد العالم لحربين ضروسين ، إلى اتحاد تحلم دول أخرى بالانخراط فيه .
- الصيغة القطاعية التى تتمثل فى جماعة الفحم والصلب ، والتى أرست قواعد للأطر المؤسسية سهلت إقامة الجماعة .
- الصيغة الجزء إقليمية المتمثلة فى مجموعة البنيلوكس ، إذ أن هذه المجموعة الصغيرة كانت هى النواة الدافعة للجماعة الأوروبية .

وإذا كانت التجربة الأوروبية قد حققت ماحققته من نجاح ، فإن التجارب الأخرى ، لا سيما فى العالم الثالث قد شهد معظمها الفشل . فتجربة المنطقة الحرة فى أمريكا اللاتينية تعثرت بسبب تباين حجوم الاقتصادات الأعضاء ، وشعور الدول الصغرى أنها بمحاولة الاحتماء بالإقليم من التباينات المماثلة على المستوى العالمى كانت كالمستجير بالرمضاء من النار . وعندما أرادت مجموعة دول الأنديز صغيرة الحجم أن تطور اقتصاداتها لتكون أقدر على التعامل بندية مع الدول الكبيرة فى الإقليم ، تصدت لها عابرات القوميات المنطقة من أمريكا الشمالية (بقيادة شركة كريزلر) لتطيح بآمالها . وعندما أقامت إيران وباكستان وتركيا تجمعها القائم على فكرة المشروعات المشتركة (والمتبقى من دول حلف السنتو ، وهو ما يذكرنا بأننا بصدد صورة مطورة لذلك التجمع الذى تصدت له ثورة ٢٣ يوليو) كان أهم ما تمخض عنه مشروع لطباعة البنكنوت! واليوم يحاول ذلك التجمع العودة للحياة من خلال تعاون اقتصادى تدعى إليه الدول الإسلامية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى . وعندما أرادت دول شرق أفريقيا التى كانت موحدة أيام الاستعمار إقامة جماعتها الاقتصادية انتهى بها الأمر إلى صدام كان مرجعه أن كينيا بقوتها الاقتصادية النسبية ، وبتفضيل من رأس المال الخارجى ، استفادت على حساب جارتيها من اتساع السوق الإقليمية ، ولم تجد التعويضات المالية عن فقد الكسب من اتساع النشاط الاقتصادى ، وهو ما يشير إلى حيوية تقارب المستويات وتوازن المنافع ، حتى عند المستويات المتواضعة من النمو ، فمابالنا بالتفاوتات التى تبدو جلية بين بلدان الشرق الأوسط . وتكررت الظاهرة ذاتها فى أقاليم وسط غرب أفريقيا . ولم يمنع انضمام موريتانيا والسنغال إلى تجمع استغلال حوض السنغال من نشوب الصراع المسلح بينهما . ويضرب حاليا المثل برابطة جنوب شرق آسيا المعروف « بالآسيان » ، التى ظل تجمعها محدود الأثر إلى أن بدأ أعضاؤها يحققون قدرا أكبر من النمو شجعهم على الدخول مؤخرا فى صيغ أكثر فاعلية للتكامل . وأخيرا فأمامنا نماذج التكامل العربى تؤكد أن العرب لم يكونوا أسعد حالا ، لا على

المستوى القومى ولا على المستويات الجزء إقليمية .

تعريف الإقليم :

إذا كان الهدف من التعاون الإقليمى هو تحقيق تكامل بالمعنى المتعارف عليه علميا ، والذى يستشهد بالتجربة التى خاضتها الوحدة الأوروبية كنموذج حى له ، فإنه لابد من وجود قدر كاف من التجانس الحضارى والثقافى يتيح للدول أعضاء التكامل أن تدخل فى وحدة اقتصادية تشرف عليها أجهزة إقليمية تتمتع بصلاحيات فوق وطنية ، سواء لإدارة شئون التجمع الإقليمى ، أو التشريع له وفق تمثيل شعبى على مستوى الإقليم ، أو التقاضى أمامها لحسم الخلافات التى قد تثور بين الأجهزة الإدارية أو المنشآت الاقتصادية ، بما فى ذلك إقامة بنك مركزى إقليمى يشرف على عملة موحدة . وقد بدأت الجماعة الأوروبية بمثل هذه الأجهزة فى مراحل السوق الأولية ، وطورتها مع الزمن لتدخل مرحلة الاتحاد منذ بداية العام الحالى . والمشاهد أن عددا من الدول الأوروبية ظل بعيدا عن هذا الاتحاد الذى بدأ بستة أعضاء ثم اتسع إلى اثنى عشر تنظر فى ضم عدد آخر حاليا . وفى جميع الأحوال يظل التجانس الحضارى والثقافى هو الأساس فى تعيين حدود الإقليم ، ولكن الذى يحدد العضوية هو التقارب السياسى . فبينما ظلت دول الجنوب الأوروبى مستبعدة بسبب الأنظمة العسكرية التى كانت تتسلط عليها ، نجد الدول خارج الاتحاد ظلت عازفة عنه لالتزامها بسياسة الحياد وعدم رغبتها فى التورط فى صراع مسلح يحتمل نشوبه بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وهو حائل زال مؤخرا . يبقى بعد ذلك **الفوراق الإقتصادية** ، وهذه يجرى تذليلها من خلال ترتيبات خاصة سواء قبل إلحاق بعض أعضاء الإقليم أو فى مرحلة مبدئية يتدرج خلالها تطبيق القواعد التى يلتزم بها التجمع التكاملى ، كما فى حالة دول الجنوب الأوروبى .

وتطبق قواعد مماثلة فى حالة العلاقات الخاصة أو الوثيقة ، وهو ما استفادت به إسرائيل فى اتفاقها مع الجماعة الأوروبية فى ١٩٧٤ ، حيث أمهلت اثنى عشر عاما لتطبيق قواعد تحرير التجارة التى منحتها إياها الجماعة مباشرة ولكن لا يشترط فى هذه الحالة التجانس الثقافى والحضارى ، إلا بقدر تأثيره فى التشجيع على الدخول فى مثل هذا النوع من العلاقات بل إن الدول الأطراف لا يشترط أن تنتمى إلى إقليم جغرافى معين . وإذا كانت مثل هذه العلاقات تسمح بتفاوت المستويات الإقتصادية ، فإن الأساس فيها يغلب عليه البعد السياسى ، وهو مايجعل الطرف الأقوى إقتصاديا فى وضع يمكنه من صياغة شروط الاتفاق وتحديد تدرج مراحله إذا رؤى أن يكون مرحليا . ومن هنا قامت الجماعة الأوروبية بمنح عدة دول فى الجنوب (أفريقيا والكاريبى والهادى) تسهيلات معينة فيما يعرف باتفاقيات لومى .

والواقع أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أسس لتحديد حدود الإقليم الذى يرشح لإقامة علاقات خاصة :

● أن يكون أعضاؤه علي درجة كافية من التقارب السياسى والاقتصادى تسمح لكل منهم أن يأمل فى تحقيق عائد أفضل من خلال

التعاون الإقليمى ، يتعذر عليه إذا واجه العالم منفرداً . وقد رأينا أن التباين الاقتصادى يهدد بتعرض العضو الأضعف لنفس عواقب عدم التكافؤ السائد دوليا . وحتى يتجاوز الأعضاء مراحل الترتيبات التجارية الأولية وصولا إلى سوق مشتركة فعالة ، لابد من التجانس الحضارى فضلا عن تعزيز التقارب الاقتصادى والسياسى .

● هناك أساس بدا واضحا فى الفكر العربى ، هو تفضيل القومى على القطرى . وهذا قد أدى إلى تجاهل أمر المنافع القطرية ، واعتبارها تكريسا للتقسيم الذى فرضه الاستعمار على الوطن الواحد . وانتهى الأمر بانحسار العمل القومى إلى مستويات جزء إقليمية ، عجزت فى معظم الأحوال عن تلبية تطلعات الأقطار الأعضاء بسبب تواضع قدراتها .

● الأساس الثالث بدا جليا فى نموذج النافتا ، إذ أنه اتخذ الاتجاه المعاكس للأساس الأول الذى كان هو المبرر الأساسى لإقامة تجمعات إقليمية ، بمافى ذلك المجتمع الأوروبى . فهو حالة تنضم فيها دولة نامية (حاليا المكسيك ، وخلفها عدة دول أمريكية لاتينية) إلى قطب رأسمالى كبير ، يتعهد بإدماجها فى النظام العالمى الذى تعجز عن مواجهته بمفردها وهناك بوادر لتكرار هذا النموذج فى جنوب شرق آسيا ، كما أن جنوب أفريقيا مرشحة لنفس الدور فى نصف القارة الأفريقية الجنوبى . ويبدو أن إسرائيل تطمع فى دور مماثل (وربما راود تركيا نفس الفكرة) فى الشرق الأوسط ، إلا أنها أضأل من أن تلعب دورا مماثلا للدور الأمريكى أو اليابانى .

واضح أن الأساس الأصيل للتجمع الإقليمى السليم يغيب عما يسمى بالشرق الأوسط ، والأساس الثانى غير وارد فضلا عن كونه عاق تحقيق التكامل بدلا من حفزه ، بينما الأساس الثالث لا تتوفر شروطه ، ومعنى تحققه التسليم بأن إسرائيل سوف تظل ممتلكة ناصية التفوق ، وهو ما يستنكره المعارضون ويستبعده المؤيدون . ولذلك تحظى ثلاثية تضم الأردن وفلسطين وإسرائيل باهتمام عدد من الدراسات التى ترى فيها نواة للإقليم تشبها بمجموعة البنيلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبورج) التى قادت حركة المجموعة الأوروبية . وتغفل الدراسات أمرين : الأول أن هذا يشترط التجانس من كافة الأوجه ، وهو ما أثبتنا غيابه ، والثانى أن هذه المجموعة الأخيرة إستنفدت علاقاتها البينية وأرادت بناء علاقات أوثق مع الأطراف الأكبر والأقوى فى أوروبا ، وهو عكس الوضع العربى . وتذهب بعض الآراء إلى إدراج دول الطوق ، بينما أضافت دراسة أجراها البنك الدولى مؤخرا (بناء على طلب التفاوض المتعدد الأطراف) اليمن وتونس والجزائر والمغرب . وتترك معظم الدراسات العراق ، ولعلها تبقيه احتياطيا لنزاع مستقبل حيث لم يشارك فى المفاوضات ، كما تستبعد ليبيا وكأنه صدر الحكم بعدم انتمائها للإقليم المزعوم . والملف للنظر أن عددا من الدراسات يدرج كلا من إيران وتركيا ضمن مايسمى بالشرق الأوسط ويميل البعض إلى الترحيب بهذه الفكرة حتى لايبدو أن إسرائيل تريد الانفراد بالمنطقة العربية . وإذا صح أن هناك قضايا معينة تشترك فيها إحدى الدولتين مع دول أخرى فى المنطقة ، فإن هذا لا يبرر افتعال إدراج أيهما فى ترتيبات دائمة وشاملة ،

خاصة وأن يتيح لإسرائيل مشاركة فى الانتفاع من حلول ليست طرفا أصيلا فيها .

وهم السوق المشتركة

إذا صح أن أيا من الترتيبات التى تتجاوز العلاقات بالمعنى الذى حددناه لاتتوفر له الأسس العلمية ، ومن ثم لا يقدر له أن يبقى ، وبالتالى أن يحقق ما يعزى إليه من أهداف ، سياسية كانت (السلام) أم اقتصادية (التنمية) فإن السؤال يثور حول السبب فى إصرار إسرائيل وحلفائها على مايروج له من تعاون إقليمى . وعلى الرغم من ترديد ما يتوهم البعض حدوثه من قيام سوق مشتركة سداها تكامل الموارد ، ولحمتها تكامل الأسواق أو توحدها ، فإن الواضح أن الاختيار الإسرائيلى / الغربى هو عملية انتقائية بعيدة عن المفهوم الدقيق للسوق المشتركة ، ويؤيد البنك الدولى ذلك فى دراسته التى أعدها فى نوفمبر الماضى بناء على طلب مجموعة العمل متعددة الأطراف المعنية بالتنمية الاقتصادية الإقليمية . فقد إقترح البنك إستراتيجية تقوم على العناصر الثلاثة التالية :

● زيادة التعاون الإقليمى فى مجالات التبادل التجارى والعمالة ورأس المال ، وخاصة المشروعات المشتركة بين عدد من دول المنطقة . ولكن التعاون الإقليمى وحده لن يكفى لحل مشاكل التنمية التى تواجه المنطقة .

● إصلاح سياسات الاقتصاد المحلى ، وفق الوصفات التقليدية للبنك والصندوق (الجات) وإعادة توجيه الاستثمارات العامة لتنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية وحماية البيئة ، وهو ما يتطلب استثمارات إضافية ١٠ إلى ١٥ بليون دولار سنويا .

● اعتماد نهج جديد للتمويل الخارجى ، يتجاوز المصادر الرسمية التقليدية التى بدأت فى النضوب . وفى هذا الإطار تعتبر دول مجلس التعاون الخليجى (أى دون ذكر العراق) أحد المصادر الخارجية . ويطرح الصندوق الشرق أوسطى والبنك الشرق أوسطى كمؤسسات إقليمية تتولى التمويل وفقا للعرف التجارى .

وهذه الإستراتيجية تؤكد أمرين : الأول أن السوق المشتركة ليست من الأمور المتوقعة فى الأجل المنظور : فهناك مراحل عديدة يجب اجتيازها لكى تقترب دول المنطقة من مقومات إنشائها . والثانى أن دعاوى برامج الإصلاح والتكيف ضرورية لكى يعاد توجيه الاستثمارات العامة لتوفير البنية الإرتكازية والخدمات الأساسية اللازمتين لنجاح المشروعات الإنتاجية التى يقوم بها بطبيعة الحال القطاع الخاص ، إذ أن الاستثمارات العامة سوف لا تكفى حتى لتلك المتطلبات . وفى هذا دليل واضح على العلاقة العضوية بين الإصرار على البرامج المشار إليها ، واعتبارها أساسا لإنجاح التعاون الإقليمى ، بدعوى أنهما من متطلبات التنمية فى دول المنطقة . ويظل السؤال قائما : إذا كان إعادة تشكيل البنية الأساسية بهدف نجاح التعاون الإقليمى يتجاوز قدرات الاستثمارات العامة ، فهل على الدول العربية أن تدخل فى حلقة ديون جديدة من أجل ضم إسرائيل إلى تجمع إقليمى يتعارض والتكامل العربى الكفيل بتعزيز التنمية لو أحسنت إدارته ؟

والواقع أنه لو أمكن إقامة سوق مشتركة بالمعنى الكامل فإننا نواجه أحد احتمالين :

الأول أن يؤدى إدراج إسرائيل فيها إلى إنجاحها ، وهو ما عجز عنه العرب طوال عقود أربعة ، مما يجعلها جديرة بالشكر والتقدير . والثانى أن تنتقل عدوى الممارسات العربية إلى التجمع الجديد ، وهو ما يعوق تقدم أعضائه بما فيهم إسرائيل ، وينجح العرب بذلك فيما عجزوا عن تحقيقه بالسلاح !! وليست إسرائيل بهذا الغباء ، ومن ثم فهى لن تمضى فى السوق إلى نهايتها . ويقتضى هذا مناقشة موقفها من المراحل المتتالية بدءا بأول مرحلة وهى الاتفاق على حرية التبادل التجارى للسلع ذات المنشأ المحلى من خلال إقامة منطقة تجارة حرة . واضح أن هذا يهيىء لإسرائيل عددا من المكاسب :

● الإسراع بتنمية الصناعات المتطورة الواعدة بسرعة النمو فى ظل الثورة التكنولوجية الحالية ، مستفيدة من قربها من الأسواق العربية فى الحصول على أفضلية فيها تعفيها من جانب الضغوط التى تتعرض لها من التنافس الحاد فى الأسواق العالمية . ويزيد هذا صعوبة دخول دول عربية مثل هذه الصناعات .

● وبحكم ارتباطها بالاتفاقية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ، وبحكم علاقتها بالسوق الأوروبية ، فسوف تستفيد من انخفاض تكاليف ما تحصل عليه من مستلزمات من تلك الدول تمكنها من رفع قيمة المكون المحلى الذى يعطى سلعها أحقية التمتع بشهادة المنشأ وبالتالى الدخول بحرية إلى الأسواق العربية .

● وستجد عابرات القوميات فى إنهاء المقاطعة العربية ووحدة السوق الإقليمية ما يهيىء لها فرصا مربحة للاستثمار فى صناعات متطورة داخل إسرائيل ، تتوفر لها القاعدة البشرية الفنية والخبرة السابقة ، وتساعد السوق الموحدة على ضمان كفاءتها الاقتصادية ، مهيئة بذلك فرصة لتحسين ميزان المدفوعات الإسرائيلى وتخفيض حاجة إسرائيل إلى معونات كان يتعين على تلك الشركات توفيرها من خلال ضرائب تدفعها إلى دول مقرها (بوجه خاص الخزانة الأمريكية) . ويحقق هذا رغبة إسرائيل فى إعادة هيكلة اقتصادها ، الذى كان موجها للعدوان العسكرى المستمر على العرب ، وتمكينها من تسريع نموها لتصبح فى مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة ، مستفيدة فى الوقت نفسه من هيمنة اليهود على أسواق المال العالمية ، والمشاركة من خلالها فى توجيه سياسات تلك العابرات . ورغم كبر حجم الاقتصاد الإسرائيلى بالقياس إلى اقتصاديات الدول العربية المجاورة (ناتجها المحلى كان ٦٢٦٨٧ مليون دولار فى ١٩٩١ ، وهو ما يوازى ١١٢٪ من ناتج دول الطوق إذ كان ٥٦٠٢٢) فإن صغر حجمها السكانى يجعل منها سوقا محدودة . فإذا كانت تلك العابرات تصر على إلغاء المقاطعة العربية مباشرة ، فإن هذا يعنى أنها تسعى إلى تعظيم جدوى استثماراتها فى إسرائيل بتعزيز قدرتها على التصدير إلى جاراتها من خلال ترتيبات لتجارة حرة معها .

● وفى الوقت نفسه توجه الاقتصادات المجاورة لها لأن تعمل كفناء خلفى لاقتصادها . وتنزلق بعض الدراسات إلى تأكيد هذا الهدف بدراسة مايسمى بتقسيم للعمل وفقا للمزايا النسبية القائمة ، التى تجعل إسرائيل تتخصص فى الصناعات المتقدمة

تكنولوجيا ، ويدخر لمصر والدول العربية الصناعات التى تتميز بكثافة الحاجة إلى مهارات متدنية أو إلى موارد لا تتوفر لدى إسرائيل (كأن يقال إن إسرائيل تتفضل بترك بعض الزراعات لمصر لأنها تحتاج إلى مياه) . وكأن المطلوب هو تمكين إسرائيل من تحسين هيكل مواردها ، واستمرار إحراز السبق التكنولوجى الذى يمكنها من جذب هجرة يهودية انتقائية تنقل إليها جوانب التطوير التكنولوجى فى الخارج . وتنسى هذه الدراسات أنه قد مضى على ذلك العهد الذى كانت فيه المزايا النسبية تتحدد بما تملكه الدول من مواردها ، بشرية كانت أم مادية ، وأصبحت المزايا تتحقق بالتقدم المعرفى المتجدد ، وبالسبق فيه لا انتظار استجدائه من إسرائيل أو من غيرها .

ولكن ماذا عن المرحلة الثانية الخاصة بإقامة منطقة جمركية بين دول الإقليم ؟ هذه المرحلة تعنى توحيد الرسوم الجمركية أخذا بمتوسط الرسوم المفروضة حاليا من قبل الدول الأعضاء ، ثم الخضوع فى تغييرها لقرار من مجمل أعضاء السوق . وعلى إسرائيل أن تتقبل المتوسط الذى يعكس هياكل الاقتصادات الشريكة ، وهو ليس بالضرورة فى صالحها . ومع ذلك فإن ما يدعو إليه البنك الدولى من إيلاء أولوية لبرامج التثبيت والتكيف سوف يضمن تخفيض العوائق الجمركية ، وهو ماسوف تكمله اتفاقية الجات الأخيرة وتشرف على تنفيذه المنظمة متعددة الأطراف للتجارة ومن ثم فإنه لايوجد ما يحفز إسرائيل للدخول فى ترتيبات تحد من حركتها فى مرحلة تطوير اقتصاداها .

ومن جهة أخرى فإن الانتقال إلى مرحلة السوق المشتركة التى تضيف لما سبق تحرير حركة عناصر الإنتاج يعنى :

● تحرير حركة رؤوس الأموال . ومعلوم أن إسرائيل تعانى من عجز فى ميزانها التجارى ، يقارب نصف عجز دول الطوق . ففى ١٩٩١ كان عجزها ٤٨٦٠ مليون دولار مقابل ١١٥٧٥ ، إذ كانت صادرات تلك الدول ٧٤٪ فقط من الصادرات الإسرائيلية (٨٧٨٥ مقابل ١١٨٩١) بينما وارداتها ١٢١,٥٪ (٢٠٣٦٠ مقابل ١٦٧٥١) . غير أن تراجع مواردها من التمويل الخارجى ، وبخاصة الأمريكى ، يجعلها تنافس بشدة مع جاراتها . وقد رأينا أن البنك الدولى قدر أن مجرد المضى فيما يقترح من مشاريع البنية والخدمات الأساسية يحتاج إلى موارد خارجية ضخمة ، وتظل المشاريع الإنتاجية بحاجة إلى رؤوس أموال . وإذا كانت عابرات القوميات يمكن أن تدبر جانبا من الإحتياجات ، فإن مجرد تحرير حركة رؤوس الأموال لن يوفر موارد لدول السوق من داخلها . وتصبح الدول العربية المشاركة فى السوق معبرا لأموال الدول البترولية ، فضلا عن أموال مواطنى دول العجز المستثمرة فى الخارج . وواضح أن هذا لايتطلب سوقا مشتركة بقدر مايحتاج إلى ترتيبات مؤسسية ، مثل البنك الشرق أوسطى المقترح .

● تحرير انتقال البشر وهو ماترفضه إسرائيل . ففلسفتها الأساسية هى النقاء العنصرى ، والإعدد لمزيد من الهجرة اليهودية مع مواجهة مايترتب على هذا من تفاقم البطالة التى تجاوزت ١٢٪ والحد من عدد السكان العرب داخل فلسطين ذاتها ، ونشر رعاياها داخل الأراضى العربية

فيما يسمى المستوطنات ، وفرض سلطانها الأمنى على تلك الأراضى من خلالهم .

● تحرير انتقال الموارد الطبيعية القابلة للانتقال . ومعلوم أن إسرائيل فقيرة فى مواردها . وهى تثير مشكلة المياه ، وهو أمر غريب ، لأنه إذا كان الوطن العربى من أفقر مناطق العالم فى المياه ، فعلى اليهود البقاء فى مواطنهم الأصلية ، وترك الموارد الشحيحة لأصحابها . أما أن تظل دولة إسرائيل موطنا أو ملاذا ليهود العالم ، ثم يطالب العرب بتزويد من تقرر هى استدعاءهم إليها بالمياه فأمر غير منطقى . من جهة أخرى فإنه سواء فى الاتفاقية مع مصر أو فى المفاوضات الحالية ، يجرى التركيز على تزويد إسرائيل بالطاقة ، وتتبع لذلك كل الأساليب ، بما فى ذلك من مساعدة دول مثل قطر (ويقترح المهندس خليل مصر أيضا) فى تحمل نفقات إسالة الغاز ، وتمريره إلى الموانىء الإسرائيلية ، وهو ما تقاعس العرب عن التعاون فيه . وواضح أن هذا يجعل إسرائيل تحصل على منافع تحسن من مزاياها الإنتاجية على حساب الموارد العربية ، دون إنتظار لإقامة سوق مشتركة ، من خلال ما يسمى بمشاريع التعاون الإقليمى . فهذا فى جوهره تجسيد لعلاقات الرأسماليات المتقدمة مع مستعمراتها التى كانت تمدها بالمواد الأولية .

● تحريك ، ولا نقول تحرير ، الموارد المعرفية . ولم تكن هذه من العناصر التى عنى بها الاقتصاديون الكلاسيك ، إذ أنها تعاظمت أهميتها مع تقدم الثورة التكنولوجية الحالية . وليست هذه بعنصر الإدارة أو عنصر التنظيم الذى يتغنى به أنصار سيادة القطاع الخاص ، ولذلك لايعطيها الاقتصاديون الوزن الكافى . ويكفى أن نشير إلى أن ماتضمنته اتفاقية جولة الجات الأخيرة من تأكيد على حماية الملكية الفكرية ، معززة بذلك عمل المنظمة الدولية المعروفة بالوايبو التى أقيمت سنة ١٩٧٠ ، سوف يترتب عليه آثار ضخمة ، جعلته موضع عناية خاصة من الدول الرأسمالية . فالتوجه هنا نحو الحماية ، وسوف يترتب على الاستعانة بالمعرفة الإسرائيلية التزامات مالية ، قامت السوق أم لا .

وبعبارة أخرى فإن إسرائيل هى المستفيد الأكبر من ترتيبات تحرير التجارة ، بينما لا يهمها الدخول فى مراحل أخرى من مراحل السوق المشتركة ، طالما أنها تحقق المطلوب مما يسمى بالتعاون الإقليمى الذى يجرى التفاوض بشأنه وقواها العسكرية تواصل احتلال الأراضى العربية وتبطش بالمواطنين العرب . ولو أن اتفاقا تم بشأن إقامة السوق ، لكان على إسرائيل أن تنضم إلى إطار مؤسسى كذلك الذى أنشأته الجماعة الأوروبية ، وأن تخضع لقراراته المشتركة ، وهو آخر شىء تفكر فيه . فهى تكتفى بمنهج المشروعات المشتركة الذى عجز العرب عن تنشيطه ، وتعاونها القوى الغربية والبنك الدولى فى استخدام هذا المنهج بالدعوة إلى البدء بمشروعات البنية الأساسية التى تمتص استثمارات الحكومات العربية وتضيف إلى مديونيتها بما تتطلبه من تمويل خارجى ، وذلك من أجل تهيئة الخلفية اللازمة لرفع جدوى مشروعات لاتتمتع بجدوى فى ظل الأوضاع الحالية . فالبنية الأساسية المقترحة تعيد رسم خريطة النقل فى المشرق العربى (كالطريق الساحلى الذى يتجه جنوبا من

تركيا ، أو بدائل قناةالسويس وأنابيب البترول) وتحقق ترابط شبكات الكهرباء وتزويدها بالطاقة ، بينما لا ترقى الترتيبات إلى حد فتح الحدود أمام العمالة العربية ، التى سوف تظل فى حالة توتر مع تضاؤل الفرص أمامها فى دول عربية أخرى كدول الخليج . وتندرج كثير من هذه المشروعات فى الاتفاقية مع المنظمة ، محاولة الاستفادة من وفرة الموارد المالية التى يمكن أن تأتى من مصادر عدة تحت عنوان إعادة تعمير المنطقة وتدعيم السلام . وبدعوى أن البنك الشرق أوسطى سوف يعمل وفقا لقواعد اقتصادية بحتة ، فإنه من الطبيعى أنه سوف يكتشف أن المشاريع المتطورة تكنولوجيا يفضل أن توطن فى إسرائيل مستفيدة من الترتيبات التجارية المقترحة .

الخلاصة :

يتضح مما تقدم أن ما تطرحه إسرائيل ، ليس من قبيل مشاريع التكامل المتعارف عليها علميا ، بل هو محاولة انتقائية لعدد من المشاريع المشتركة التى تساعدها على إعادة تشكيل اقتصادها ، دون أن تلتزم بالقيود التى يفرضها الدخول فى ترتيبات معقدة لسوق مشتركة بالمعنى الكامل فضلا عن ذلك فإن الأساس العلمى لتلك السوق غير متوفر ، خاصة إذا بنيت على ما يسمى بتكامل الموارد . والذين يغلبون علم الاقتصاد يتجاهلون بعض الحقائق التى يقول بها هذا العلم نفسه ، من شأن الأبعاد السياسية والإستراتيجية لما تمر به المنطقة فى الوقت الحالى . من جهة أخرى فإن بعض المفكرين يسترجعون التكامل العربى فى مواجهة السوق الشرق أوسطية ، وهو أمر يبدو مقبولا ، إلا أن بعض الصياغات تجعله يبدو كما لو كان مجرد بديل . ينسى هؤلاء مثلا أن الدول العربية الأفريقية تنضم إلى السوق الأفريقية التى ترمى إلى إقامة « جماعة إفريقية » على مدى زمنى طويل نسبيا ، ولم يتصاعد صوت بأن هذا مشروع مضاد للتكامل العربى . فما يشوب المشروع الشرق أوسطى أنه يطرح من خلال عملية الفرض بالسلام ما أريد تحقيقه بالقوة ، وهو فرض الكيان الصهيونى غير محدد الهوية ، ومن ثم غير محدد الحدود ، خاصة وأنه لم يقبل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة . فإذا كان الغرض منه إنشاء دولة دينية لليهود ، فلن يتطلب ذلك مساحة تتجاوز الفاتيكان ، وعليه أن يتخلى عن جميع الأراضى العربية المغتصبة ، بما فى ذلك القدس الشرقية ، لأديان لايعترف بها اليهود وإلا لآمنوا بها . أما إذا كان المقصود هو أن تكون ملاذا ليهود العالم ، فإن هذا يعتبر سبة فى جبين الغرب ، لأن من بقى من اليهود خارج إسرائيل هم أساسا يهود الغرب ، الذى عليه أن يعلن احترامه لحقوق الإنسان اليهودى ، وعدم تعريضه للأذى بسبب ديانته ، اللهم إلا إذا كان هدف الغرب التخلص ممن لديه من يهود من أجل النقاء العنصرى . وعلى اليهود التوقف عن تعذيب ضمير العالم عما فعلته النازيه بهم ، قبل أن يطالبوا العرب بأن ينقلبوا إلى أدوات لتقويم وضعهم المعوج ، ولرفع عبء الاقتصاد الإسرائيلى عن كاهل الولايات المتحدة مساعدة لها فى محنتها الاقتصادية .

وعلينا أن نفرق بين التفاهم على حل مشاكل معينة تهدد أمن المنطقة ، وبين التعاون

من أجل التنمية ، خاصة وإن الاقتصاد الإسرائيلى ليس – رغم عوامل القوى التى أشرنا إليها – بالاقتصاد السليم القادر على الاعتماد على قدرته الذاتية . فما يشاع عن تقدمه التكنولوجى كان وليد عمليات استلاب من خلال الهجرة ، وتجسس ساهمت فيه الجنسيات المزدوجة ، وعون أمريكى صريح ، آخره التعاون فى الصواريخ المضادة للصواريخ . وماحققته إسرائيل من تقدم كان فى ظل عون خارجى تتجاوز قيمته للفرد الواحد ضعف الناتج المحلى للفرد من دول الطوق . وحتى لو سلمنا بأنه سوف يعرض ماليديه من معرفة استرضاء للعرب ، فإن هذه المعرفة انصبت على صناعات كالماس والصناعات الحربية ، ولانخاله على استعداد لأن ينقلها للعرب الذين يعلن صراحة أنه يحصن نفسه ضد عدوان محتمل منهم . وحتى فى بعض القطاعات المدنية كالهندسة الحيوية ، انصب اهتمامه على فروع لا تشغل الأولوية الأولى لدينا ، فمشاكل العرب الغذائية والزراعية مختلفة ، وإذا كنا نحتاج إلى بعض هذه الفروع ، فعلينا أن نقصد أكثر مصادرها تطورا وأمنا ، قبل أن نصطنع إمكانية تعاون من أجل التمشى مع الرغبة فى التعاون ، خاصة إذا أعلن صراحة أن هذا التعاون يراد به تعزيز السلام بجعل خسارته حائلا ضد العدوان مستقبلا . وهل حال انتفاع سوريا من مرور النفط العراقى فى أراضيها دون استخدام إيقافه كأداة ضغط ، رغم عضوية البلدين فى السوق العربية المشتركة ، مما أجبر العراق على الالتفاف حولها فى الأراضى التركية التى أغلقت مؤخرا فى وجهه ؟ إن منابع المياه ومصبات البترول والغاز وطرق العبور (الترانزيت) أدوات تحكم ، يمكن أن تثير من الخلافات مايعكر صفو السلام أكثر ما يعززه .

وتبقى قضية المقاطعة ، التى يقترح البعض أن تنهى بمجرد الاتفاق على برنامج لرد الأراضى العربية ، وهنا أيضا نجد أن الأمر فيه قدر مخل من التبسيط فتجربة اتفاقية غزة ـ أريحا تشير إلى أن هناك من الحيل ما لا ينفذ وما يحيل ما يتفق عليه من مبادىء حبرا على ورق . على إسرائيل أن تعيد كامل الأراضى والحقوق العربية قبل أن ترفع أى من درجات المقاطعة ، وعليها أن تزيل مستعمراتها من كافة الأراضى العربية حتى لا تكون بؤر صراع تتذرع بها فى إثارة ما يعكر السلام لتتخذ من ذلك ذريعة للنكوص عن التزاماتها . وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل تشغلنا بالحوار حول إقامة علاقات مباشرة لا يتوقع لها أن تشكل جانبا كبيرا فى الأجل المنظور . وتظل القضية الجديرة بالدراسة هى العلاقات غير المباشرة المترتبة على تغلغل إسرائيل فى الأسواق الطبيعية للدول العربية ، وفى مقدمتها الأسواق الأفريقية والآسيوية . وقد رأينا كيف استفادت من إعادة مصر علاقتها معها ، وكيف أسرعت بالتحرك إلى الدول الآسيوية بمجرد الاتفاق على مايسمى إعلان المبادىء ، بل وكيف تحركت دول عربية لفتح صفحة جديدة ولو على جثة فلسطين . من جهة أخرى علينا أن ندرس مغزى التحول الذى شهدته جنوب أفريقيا مؤخرا بالنسبة للعرب ولإسرائيل . وإذا كنا قد أثبتنا أن الحوار العربى قد انحرف إلى جدل حول سوق مشتركة لا أساس لها ، فإنه آن الأوان للتصدى إلى مشروعات التعاون المطروحة ، والوقوف صفا واحدا ، إن لم يكن لتجنبه وتفادى عواقبها ، فعلى الأقل

لتحسين شروطها وتعظيم العائد منهـا . ولنتذكر أن التطبيع يعنى مجرد إقامة علاقات عادية لا تلزم أطرافه بأى ترتيبات تعاو نية عدا ما تحكم به الاتفاقيات الدولية ، إذا توفرت شروطها ، ولكن فقط بعد استرداد الحقوق العربية كاملة .

.. بدلاً من الخوف

د : عبد المنعم سعيد *

لم يلق موضوع منذ توقيع اتفاق المبادىء الفلسطينى - الاسرائيلى اهتماما من المثقفين العرب قدر موضوع « السوق الشرق أوسطية » ، ومن اجله عقدت الندوات ، والمؤتمرات ، واعدت الدوريات العربية ملفات خاصة ، وفى النهاية صدرت الكتب ، وفى الطريق ماهو اكثر من كل ذلك يتم الاعداد له خلال الشهور المقبلة . وكما هى العادة فى الموضوعات المتصلة بالصراع العربى - الاسرائيلى . فانها تحضر معها إلى الصراع الفكرى كمية هائلة من العواطف المشحونة والذكريات المريرة والمخاوف والهواجس ، والأهم من ذلك كله اعادة تقييم الأداء العربى فى الصراع منذ بدايته التاريخية الاولى حتى الآن عبورا بالمعارك والاتفاقيات بدءا من اتفاقيات الهدنة وحتى كامب دافيد . وكما هى العادة ايضا فانه وسط كل ذلك فان القضايا الكبرى يجرى اختزالها فى عناوين رئيسية تَدعو إلى تصنيف أطراف النقاش إلى معسكرين أحدهما « مع » والآخر « ضد » وبين هذا وذاك تسقط الاهداف التى قد يلتقى عليها كل المتحاورين . وكما هى العادة ثالثا فى حواراتنا العربية فان كل موضوع يحضر معه الى ساحة الحوار - تحت دعوى الشمول وارتباط كافة الموضوعات ببعضها البعض - كافة الموضوعات الأخرى التى تشغل الساحة سواء تلك المتعلقة بنظم الحكم أو بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية او المتغيرات فى النظام العالمى . ووسط ذلك كله فان القضية الأصلية تشحب ، والأهداف تتراجع بعيدا عن الحديث، ولا يبقى الا الصخب والطحن بدون طحين .

القضية

وحتى لاتضيع الخيوط او تتعقد بلا داع ، فان ما هو مطروح فى الحقيقة ليس اقامة سوق شرق أوسطية بالمعنى المتعارف عليه عالميا وعلميا عن « السوق المشتركة » كما قضت بها تقاليد انشاء وتطور السوق الأوروبية المشتركة من اقامة منطقة للتجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركى وفى النهاية توحيد السياسات الاقتصادية والمالية . فلا البنية التحتيـة لاقتصاديات المنطقة العربية وما جاورها من دول الشرق الأوسط تسمح بذلك ، ولا الارادة

* نائب مدير مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية « بالأهرام » .